Paper Code: SNC21-005

متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي

(دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة / الخمس)

طارق معتوق* و وفاء الخبولي
قسم إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب، ليبيا
قسم إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طرابلس ، ليبيا

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي، وكذلك التعرف على الفروقات بين استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للمتغيرات (العمر – النوع – المؤهل العلمي – سنوات الخبرة – الدراجة العلمية)، وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلين التاليين: ما مدى توافر متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية لاقتصاد والتجارة / الخمس؟، هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للمتغيرات (النوع – العمر – المؤهل العلمي– الدرجة العلمية – سنوات الخبرة)؟، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ باعتبار أن هذا المنهج ملائم لأغراضها، حيث بلغ عدد عينة الدراسة (103) موظف، وتم تصميم استمارة استبانة وتوزيعها على العينة المستهدفة، وتم الحصول على (68) مفردة مطابقة لإجابات الدراسة وتساؤلاتها، واستخدمت الأساليب الإحصائية التي تناسب الدراسة وتخدم أغراضها، والمتمثلة في بعض مقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وبعض التوزيعات التكرارية، والإجابة على أسئلة الدراسة باستخدام اختبار العينة الاحادية (One-Sample t Test) وكذلك تحليل (Independent sample t test)- و تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA)؛ لكشف الفروقات في استجابات المبحوثين تبعاً لمتغيراتهم الديموغرافية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مدى توافر متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي كان منخفضاً وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.73)، وأيضاً توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للمتغيرات (النوع – العمر – المؤهل العلمي– سنوات الخبرة – الدرجة العلمية).

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي - أعضاء هيئة التدريس- البحث العلمي – التدريس الجامعي- الحوكمة– الشراكة المجتمعية- القيادات الجامعية.

مقدمة

يعد التحول نحو الاقتصاد الرقمي مطلباً أساسياً لكل الجامعات والمؤسسات التعليمية في العالم بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص، نظراً لما يفرضه هذا التحول من تحديات كبيرة على هذه المؤسسات وفي نفس الوقت ما يتيحه من فرص أمام هذه المؤسسات للنمو والتطور وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة، وأن ضمان التحول إلى الاقتصاد الرقمي يشترط مجموعة من المتطلبات حتى تتمكن هذه الجامعات من المنافسة خاصةً على المستوى العالمي، وبما يضمن نجاح التحول نحو الاقتصاد الرقمي ومواجهة تحدياته واستغلال كافة الفرص المتاحة أمامه للتطور والنمو وعلى هذا فإن التحول الرقمي في المؤسسات الجامعية أصبح اتجاهاً عصرياً يتوافق وطبيعة متغيرات العصر ومتطلباته وشرطاً لازماً للبناء المعرفي، وأصبحت توظيف تلك المعارف الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية وأن ازدهار أي مجتمع يحتاج إلى تعليم جامعي متطور يفتح نوافذ العلم والتقنية ويسهم في الابتكار والإبداع ويحدد بثقة لمستقبل زاهر ويبني الشراكة المعرفية مع المؤسسات المختلفة على المستوى الداخلي والخارجي، لذلك تزايدت الحاجة إلى التحول الرقمي في الجامعات نظراً للدور الذي يؤديه هذا التحول في تحقيق ميزة تنافسية وإحداث نقلة نوعية في الأهداف التي تسعى الجامعات إلى تحقيقها.

مشكلة الدراسة

مع التحول من عصر الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي ظهرت العديد من التحديات التي فرضت نفسها على المؤسسات بشكل عام والمؤسسات التعليمية بشكل خاص، ومع ذلك نجد ضعف اهتمام مؤسسات التعليم العالي في ليبيا بتوفير متطلبات الاقتصاد الرقمي وأيضاً ضعف الوعي بهذه المتطلبات أحياناً، والذي ينعكس سلباً على أدائها وكفاءة مخرجاتها وعدم القدرة على إعداد خريجين وإكسابهم المهارات والمعارف والخبرات اللازمة التي بتطلبها سوق العمل . وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تحاول الإجابة على التساؤلين التاليين :-

- ما مدى توافر متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة / الخمس ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للمتغيرات (النوع – العمر – المؤهل العلمي– الدرجة العلمية – سنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة

 ISBN: 978-9959-9703-0-5

1. التعرف على مدى توافر متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي.
2. التعرف على الفروقات بين استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للمتغيرات(العمر – النوع – المؤهل العلمي – سنوات الخبرة – الدراجة العلمية).
3. صياغة بعض المقترحات التي قد تسهم في التغلب على المعوقات التي تحول دون الاندماج في الاقتصاد الرقمي داخل مؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

أهمية الدراسة

1.تكمن أهمية الدراسة كونها تركز على موضوع في غاية الأهمية وهو (التحول الرقمي) الذي يعد مطلباً أساسياً لمختلف المؤسسات خاصةً المؤسسات الجامعية وعليه فإن أهمية هذه الدراسة تتجلى في الكشف عن المتطلبات اللازمة لتحول مؤسسات التعلم العالي في ليبيا نحو الاقتصاد الرقمي .

2.تساعد هذه الدراسة متخذو القرارات في المؤسسات الجامعية وترشيدهم نحو أهمية التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والعمل على توفير المتطلبات اللازمة للتحول.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي القائم على جمع المعلومات والبيانات ، ومن ثم تصنيفها وتحليلها والتعبير عنها إحصائيا ، حيث تم وصف الظاهرة محل الدراسة واستخلاص النتائج والتوصيات، كما تضمنت هذه الدراسة جزأين أحدهما نظري والآخر عملي وذلك على النحو التالي :-

1.الجانب النظري : استخدام المراجع المختلفة التي تساعد على تغطية الموضوع (الكتب والدوريات ، والمجلات، والرسائل العلمية، والدراسات السابقة) ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2. الجانب العملي : تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات والمصاغة وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي ، واستخدام الأسلوب الإحصائي الذي يناسب طبيعة هذه الدارسة ودلك من خلال برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة / جامعة المرقب ، والبالغ عددهم (140) موظف، ذلك خلال الفصل الدراسي خريف 2022/2021 وتم تحديد عينة عشوائية بسيطة قوامها (103) مفردة .

حدود الدراسة :

1. الحدود الموضوعية : تم التركيز في هذه الدراسة على (متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي).
2. الحدود المكانية : كلية الاقتصاد والتجارة / الخمس
3. الحدود الزمنية : أجريت الدراسة خلال(يونيو – يوليو – اغسطس2021).

الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

مفهوم الاقتصاد الرقمي :

في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي ؛ أصبحت المعرفة إحدى الركائز الرئيسية في العملية الإنتاجية، فقد تحولت عناصر الإنتاج من التركيز علي الأرض والعمالة ورأس المال إلي التركيز علي المعرفة والإبداع والذكاء والمعلومات(علي وصديق، 2017) . وقد أشار كلاً من(الخوالد، 2018)و (العتيبي، 2017)،(وبراجي والزين، 2017)، و(تمام، 2016) ، و(شقفة، 2913)، إلي أن هناك عدد من المسميات لاقتصاد المعرفة، منها الاقتصاد الرقمي، واقتصاد المعلومات، والاقتصاد الشبكي، والاقتصاد الإلكتروني، واقتصاد الخبرة، واقتصاد الانترنت، واقتصاد اللاملموسات ... وغيرها من المسميات التي تتفق في النهاية علي مضمون واحد (خميس والرميدي، 2019: 92).

- يرى بويل وسنيلمان (Powell & Snellman, 2004) أن الاقتصاد المعرفي عبارة عن الخدمات القائمة على معرفة النشاطات المكثفة التي تسهم في تسارع وتيرة التقنية والتقدم العلمي بالإضافة الى أن المكون الرئيس لاقتصاد المعرفة هو زيادة الاعتماد على القدرات الفكرية والمعرفية بدلا من التركيز على المدخلات المادية أو الموارد الطبيعة .

- أن الاقتصاد الرقمي هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات ، ويستند في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أسقطت وألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من والى نقطة في العالم ، وفي أي وقت (جاسم ، 2010 : 92)

- وأيضاً يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي :"على انه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية ، مرتكزا بقوة على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال. "(الكافي، 2014 :295).

أهمية الاقتصاد الرقمي :

يعد الاقتصاد الرقمي ظاهرة ناشئة حديثًا وامتلك ت أهمية متزايدة وبخطوات تصاعدية نظرا لتقديرات النمو السنوي المتزايد لاستخدامات الرقمنة الإليكترونية في مختلف دول العالم ، فضلاً عن النمو الكبير في سياسة الاقتصاديات العالمية ، إذ ارتبطت التغيرات الاقتصادية بشكل أساسي بظهور الإنترنت في الربع الأخير من القرن العشرين ، الذي يعد الأساس لنمو الاقتصاد الرقمي ، إلا إنه وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ولغاية عام 2010 ، فقد أدت سلسلة من التطورات

ISBN: 978-9959-9703-0-5

في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة إلى نشر وتطوير الاقتصاد الرقمي ودعمه ، خاصة بعد انتشار استخدام تقنيات الإنترنيت في أجهزة الهواتف المحمولة والهواتف الذكية والأجهزة اللوحة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والطابعات ثلاثية الأبعاد ، كل ذلك أدى الى انتشار نماذج رقمية جديدة دخلت وبشكل مباشر في الاقتصاد الرقمي مثل الحوسبة والمنصات الرقمية والخدمات الرقمية الأخرى، وكذلك تزايد كثافة استخدام البيانات من خلال انتشار المعادلات الخوارزمية ، وتقنيات الائتمتة والروبوتات الجديدة Bukht, Rumana and Heeks,2017، والتي يمكن من خلالها أن يحصل التأثير المباشر على الاقتصاد الرقمي وعليه يمكن فهم هذا التأثير في إعادة برمجة سلوك المستهلك الحالي ، والتفاعلات التجارية ونماذج الأعمال (Accenture, 2016) يمكن أن يُفهم منه أيضًا على أنه ظهور عمليات وأنظمة وقطاعات اقتصادية جديدة داخل القطاعات الفردية والمجتمعية ، ونرى ذلك ينعكس بسهولة على هيمنة الشركات الكبرى على الاقتصاد الدولي

سمات الاقتصاد الرقمي

فيما يلي أهم سمات الاقتصاد الرقمي تتمثل في : (نجار، 2007 ، 13 : 12).

1. سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات : يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة ، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكات وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية ، مثل : شبكات الكهرباء ، وشبكات الهواتف ، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات ، وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستكية مثل : بطاقات الائتمان الدائنة والمدينة.
2. المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي : يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات، وهي تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص والموارد والقطاعات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي ، ويرى بعض الاقتصاديين أن مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف باختلاف نطاق الاقتصاد وتأثير شبكات المعلومات والمعايير والسلع العامة وتكلفة المعاملات والصفقات، ومن المعروف أن التكنولوجيات تتغير بصفة سريعة وتؤثر على منظومات الأعمال من حيث المصادر البديلة والمدخلات والعمليات والتشغيل والمخرجات والمنتجات والاستخدامات والتوزيع.
3. مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي: تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية ، ويؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل .

الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات : يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعّال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية ، وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة ، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم اختيار المصادر المناسبة

متطلبات الاقتصاد الرقمي في الجامعات

فقد أكد (الشمري، 2016) علي ضرورة توفير المتطلبات التالية داخل الجامعات التي ترغب في مواكبة عصر الاقتصاد الرقمي:

- توفير البنية التحتية التي تناسب التغير المستمر في أساليب وطرق التدريس المتغيرة بتغير المعرفة باستمرار.
- وجود القيادات الجامعية التي تؤمن بضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة، وتقودك بنفسها عملية التحول.
- وجود أعضاء هيئة تدريس علي أعلي مستوي من التأهيل، ويمتلكون خبرات ومعارف متميزة، ولديهم القدرة علي مواكبة كافة التغيرات في عصر الجديد، واستغلال الفرص المتاحة، وانعكاس ذلك علي أدائه في التدريس وتوجيه الطلاب لمصادر المعرفة المتجددة .بجانب دورهم الهام في تشجيع الطلاب علي الإبداع والابتكار.
- التركيز علي أساليب التدريس الجامعي التي تهتم بإنتاج المعرفة، وتنوعها بما يواكب كافة التغيرات في مجال المعرفة، وتشجيع الطلبة علي التعلم الذاتي، والتعلم المستمر.
- تركيز البحث العلمي علي معالجة المشكلات القائمة في المجتمع، وتقديم حلول علمية واقعية قابلة للتطبيق.
- اعتماد الإرشاد الأكاديمي علي توجيه الطلاب لما هو مطلوب منهم حالياً والمطلوب منهم مستقبلاً، بجانب الاهتمام بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس المبدعين.
- قيام الجامعة بدورها في خدمة المجتمع، وعمل شراكات بين الجامعات وكافة الأطراف المجتمعية سواء مؤسسات أو أفراد لتحقيق التكامل فيما بينهم، وتوفير متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعة والمجتمع.

وأضاف (العويني، 2016) بعض المتطلبات اللازمة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي والتي منها:

- التحول من مركزية التعليم إلي لا مركزية التعليم .
- التوسع في الجامعات الإلكترونية .
- الانتقال من التعلم لاستهلاك المعرفة إلي التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة .
- استخدام المعرفة في التقليل من الفجوة بين مستوي الطلاب ومتطلبات سوق العمل .
- السعي لبناء مجتمعات المعرفة

ISBN: 978-9959-9703-0-5

- تأهيل القائمين علي التعليم للقيام بالمسئوليات الجديدة في عصر اقتصاد المعرفة .
- تطوير وتحديث المناهج والمقررات الدراسية لتتواكب مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل.

الدراسات السابقة

1-دراسة (المطرف، 2020)، بعنوان(التحول الرقمي للتعليم الجامعي في ظل الأزمات بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس)

هدفت الدراسة إلى استقصاء مدى إمكانية التحول الرقمي في الجامعات الحكومية والخاصة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى رصد واقع التحول الرقمي بينهما في ظل الأزمات العالمية والكوارث.

وقد توصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في مدى توفر العناصر المادية اللازمة لمتحول الرقمي لصالح الجامعات الحكومية، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في مدى توافر الكفاءات الرقمية لدى أعضاء هيئة التدريس لصالح العاملين في القطاع الخاص

2- دراسة (عبدالله، 2019)، بعنوان(التحول الرقمي في سلطنة عمان والعوامل المؤثرة فيه من وجهة نظر متخذي القرار في س لطنة عمان)

هدفت الدراسة الى التعرف عمى استراتيجيات التحول الرقمي بسلطنة عمان ، وخططه وواقعة وأبرز العوامل المؤثرة فيه وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : اهتمام سلطنة عمان بقطاع تقنية المعلومات واعداد استراتيجيات شاملة له ، انبثقت منيا خطة خاصة بالتحول الرقمي ثم تعميميا على المؤسسات الحكومية لتحقيق أهدافها، والعمل قائم عمى اعداد استراتيجية جديدة لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات لمواكبة التطورات الحالية وقد اوضحت الدراسة وجود تفاوت في مستويات التحول بالمؤسسات(عينة الدراسة.)

3- دراسة (أمين، 2018)، بعنوان(التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة)

هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم التحول الرقمي وفلسفته ونماذجه وأسس بنائه و أيضا التعرف على الجهود التي بدلت من الجامعات المصرية للتجول إلى مجتمع المعرفة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : تختلف تقديرات أعضاء هيئة التدريس حول التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة حيث تراوحت لجميع المتطلبات من متوسطة إلى مرتفعة.

4- دراسة (الآغا، 2013)، بعنوان(متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين)

هدفت الدراسة إلى التعرف إل أكمر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي حاجة متن وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين وأيضاً صياغة بعا المقترحات التي قد تسهم في التغلب التي تحول دون الاندماج في الاقتصاد المعرفي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن درجة تقدير متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين لدى العاملين في ا دارات العليا للجامعات الفلسطينية كان (65.6%) وكذلك أن درجة توافر متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة جاء بدرجة متوسطة.

الاطار العملي للدراسة

مقدمة :

يتناول هذا الجانب عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية بهدف التعرف على متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي، ويشمل هذا الجانب المنهجية المتبعة في إعداد الجانب العملي للدراسة من حيث أداة جمع البيانات والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها وتحليل البيانات الوصفية واختبار فرضياتها.

أولا- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة / جامعة المرقب ، والبالغ عددهم (140) موظف، وتم تحديد عينة عشوائية بسيطة قوامها (103) مفردة ، والجدول التالي يوضح أعداد الاستمارات الموزعة والمسترد منها

جدول (1) يوضح عد الاستمارات الموزعة والمستردة منها

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات الغير صالحة للتحليل	نسبة الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات الغير صالحة للتحليل	عدد الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل	نسبة الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل
103	27	8	%26.1	%7.8	68	%66.1

ثانياً- أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة :

استخدم الباحثان الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقاما بتصميم استمارة استبيان اشتملت في المحور الأول على البيانات الشخصية والوظيفية والمتمثلة في (النوع – العمر – المؤهل العلمي –– الدرجة العلمية- سنوات الخبرة)، والمحور الثاني اشتملت على متطلبات تحول مؤسسات التعليم الجامعي إلى الاقتصاد الرقمي بأبعادها (أعضاء هيئة التدريس – البنية التحتية

ISBN: 978-9959-9703-0-5

والتكنولوجية – البحث العلمي – الحوكمة – التدريس الجامعي – القيادات الجامعية – خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية)، ووضع الباحثان (51) عبارة لقياس متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي. وقد استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (غير متأكد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

جدول (2) ترميز بدائل الاجابة وطول فئة تحديد اتجاه الاجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 - أقل من 1.8	1.8 - أقل من 2.6	2.6 - أقل من 3.4	3.4 - أقل من 4.2	4.2 - 5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

ثالثاً - الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم تحليل ومُعالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزم للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك وفق الأساليب الآتيـــة:

1- الجداول التكرارية والنسبيـــة: وذلك لدراسة أعداد ونسب الموافقة من عدمها على عبارات الاستبانة.
2- الانحراف المعياري: هو من مقاييس التشتت التي تُوضح مدى تباعد القيم وتشتتها عن بعضها.
3- المتوسط الحسابي: وهو يوضح القيمة التي تتمركز حولها الإجابات.
4- صدق الاتساق البنائي .
5- معامل الفا كرونباخ للثبات.
6- اختبار العينة الاحادية (One-Sample Test) لدراسة دلالة المتوسطات ومعرفة أي الفقرات ايجابية(موافقة)، وأي الفقرات سلبية (عدم موافقة). وفقاً للبيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي.
7- تحليل (Independent sample t test) لكشف الفروقات في استجابات المبحوثين تبعاً لمتغيرات(النوع – المؤهل العلمي – التخصص العلمي).
8- تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA) لكشف الفروقات في استجابات المبحوثين تبعاً للمتغيرات (العمر – الخبرة - الدرجة العلمية)

رابعاً - صدق أداة القياس (الاستبانة) وثباته :

أولاً- صدق الاستبانة Validity

يعرف الصدق على أنه "مدى استطاعة أداة الدراسة أو إجراءات القياس، قياس ما هو مطلوب لقياسه"، ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صـــممت من أجله، فإنها بذلك تكون صادقة. كما يُقصد بالصدق "شمول الاستمارة لكل العناصـــر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يســتخدمها"، وقام الباحث بالتأكد من صــدق الاســتبانة بطريقتين :

1- صدق المحتوى (الصدق الظاهري)

يُعرف صـــدق المحتوى على انه قدرة المقياس على "قياس ما ينبغي قياســـه من خلال النظر اليه وتفحص مدى ملاءمة بنوده لقياس ابعاد المتغير المختلفة" لضـمان صـدق محتوى اداة جمع بيانات هذه الدراســـة، قام الباحث بمراجعة أهم الدراســـات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصـل الى تصـميم المســودة الاولى لأداة جمع البيانات (الاســتبانة)، وتمّ التأكّد من صـــدق المحتوى وذاك بعرض الاســـتبانة على مجموعة من المحكمين ، وقد تفضـــلوا مشـــكورين بـإبـداء ملاحظـاتهم ومقترحاتهم حول محتويات الاستبانة، ومن ثَمَّ تَمَّ إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجراءها من إضافة أو حذف أو تعديل.

2- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة :

وقـــد بينت النتائج في الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة و إجمالي الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 حيث كانت قيم الدلالة الإحصـائية جميعها أقل من 0.05 ، وبذلك تعتبر المحاور صـــادقة لما وضعت

جدول (3) معامل الارتباط بين محاور الدراسة و إجمالي الاستبانة

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	أعضاء هيئة التدريس	6	0.669	**0.000
2	البنية التحتية والتكنولوجية	8	0.869	**0.000
3	البحث العلمي	11	0.883	**0.000
4	الحوكمة	7	0.860	**0.000
5	التدريس الجامعي	9	0.893	**0.000
6	القيادات الجامعية	5	0.871	**0.000
7	خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	5	0.838	**0.000

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

ثانياً - ثبات الاستبانة :

ISBN: 978-9959-9703-0-5

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد اتّبَعَ الباحثان القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient):

اتّبَعَ الباحثان القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient)، ومن خلال استخدام هذا المعامل تكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60%، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60% أو أقل من 70%)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70% أو أقل من 80%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي 80% يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من 100% تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (4) قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	أعضاء هيئة التدريس	6	%95.9
2	البنية التحتية والتكنولوجية	8	%95.8
3	البحث العلمي	11	%96.7
4	الحوكمة	7	%97.2
5	التدريس الجامعي	9	%98.2
6	القيادات الجامعية	5	%99.1
7	خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	5	%99.8
	إجمالي الاستبانة	51	%98.7

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيم معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لجميع أبعاد الدراسة وأيضاً قيمة ألفا لجميع الفقرات(الاستبانة ككل) كانت مرتفعة أي بنسبة 98.7%، وهي قيمة ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

خامساً- الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية :

أولاً : البيانات الشخصية والوظيفية :

المحور الأول من قائمة الاستبيان خصص للأسئلة العامة، والتي تهدف إلى جمع بيانات يمكن من خلالها التعرف على خصائص عينة الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبيانها كالتالي:

جدول (6) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية والوظيفية

النوع		**ذكر**			**أنثى**	**المجموع**
	العدد	50			18	68
	النسبة%	%73.5			%26.5	%100
العمر		**أقل من 30 سنة**	**30 إلى أقل من 40**	**40 إلى أقل من 50**	**50 سنة فأكثر**	**المجموع**
	العدد	4	23	34	7	68
	النسبة%	%5.9	%33.8	%50.0	%10.3	%100
المؤهل العلمي		**ماجستير**		**دكتوراه**		**المجموع**
	العدد	40		28		68
	النسبة%	%58.8		%41.2		%100
سنوات الخبرة		**أقل من 5 سنوات**	**من 5 إلى أقل من 10**	**من 10 إلى أقل من 15**	**من 15 سنة فأكثر**	**المجموع**
	العدد	4	12	30	22	68
	النسبة%	%5.9	%17.6	%44.1	%32.4	%100
الدرجة العلمية		**مساعد محاضر**	**محاضر**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ مشارك**	**أستاذ**	**المجموع**
	العدد	14	28	17	9	0	68
	النسبة%	%20.5	%41.2	%25	%13.3	%0	%100

ISBN: 978-9959-9703-0-5

بينت النتائج في الجدول رقم (6) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (73.5%) كانوا من الذكور في حين ان (18) من المستجيبين وبما نسبته (26.5%) من الإناث.

وبالنسبة للعمر؛ فقد بينت النتائج أن (4) من المستجيبين وبنسبة مقدارها (5.9%) كانت اعمارهم أقل من (30) سنة، و(23) مستجيباً وبنسبة بلغت (33.8%) تراوحت اعمارهم ما بين (30) سنة إلى أقل من (40) سنة، و(34) مستجيباً وبنسبة بلغت (50%) كانت اعمارهم ضمن الفئة (40) سنة إلى أقل من (50) سنة، و(7) من المستجيبين وما نسبته (10.3%) كانت اعمارهم (50) سنة فأكثر.وفيما يخص المؤهل العلمي، فقد أظهرت النتائج أن(40) من المستجوبين وبما نسبته (58.8%) هم من حملة الماجستير ، في حين إن (28) مستجيباً وبنسبة بلغت (41.2%) من حملة الدكتوراه.

وبالنسبة لعدد سنوات الخبرة، بينت النتائج أن (4) من المستجيبين وبنسبة مقدارها (5.9%) لهم خبرة أقل من (5) سنوات، و(12) من المستجيبين وبنسبة بلغت (17.6%) كانت خبرتهم تتراوح ما بين (5) سنوات إلى أقل من (10) سنوات، و(30) مستجيباً وبنسبة مقدارها (44.1%) تراوحت خبرتهم ما بين (10) سنوات إلى أقل من (15) سنة، و(22) مستجيباً وبنسبة مقدارها (32.4%) كانت لهم خبرة (15) سنة فأكثر.

وفيما يتعلق بالدرجة العلمية ، كشفت النتائج أن (14) من المستجيبين وبنسبة بلغت (20.5%) يحملون الدرجة العلمية "مساعد محاضر"، و(28) من المستجيبين وبنسبة مقدارها (41.2%) يحملون درجة "محاضر"، و(17) مستجيباً وبنسبة بلغت (25%) يحملون درجة "أستاذ مساعد"، و(9) مستجيبين وبنسبة مقدارها (13.3%) يحملون درجة "أستاذ مشارك"، وبنسبة (0%) لدرجة "أستاذ". وتعتبر البيانات سالفة الذكر بيانات جيدة و يمكن أن تنعكس بشكل ايجابي على البيانات المتحصل عليها من أداة الدراسة.

ثانياً- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة :

أ - الوصف الإحصائي وفق إجابات المبحوثين:

لتحديد اتجاه الإجابات تم تحديد طول الفترة بـ (0.8) وحدة ، وهذا الطول ناتج عن قسمة (4) على (5) وفقاً للآتي: (1 – 1.79) يكون اتجاه الإجابة غير موافق بشدة ، (1.8 – 2.6) يكون اتجاه الإجابة غير موافق ، (2.6 – 3.39) يكون اتجاه الإجابة محايد، (3.4 – 4.19) يكون اتجاه الإجابة بموافق، (4.2 – 5) يكون اتجاه الإجابة بموافق بشدة.

ولتحديد مدى الاتفاق على إجمالي كل محور من محاور الدراسة، فقد تم استخدام اختبار (OneSample T-Test)، فيكون المحور مرتفعاً لأفراد العينة متفقون على فقرات المجالِ إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3) ، ويكون المحور منخفضاً لأفراد العينة غير متفقين على فقرات المجالِ إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أقل من قيمة المتوسط المعياري (3)، أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)؛ بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

- المحور الأول – الممارسات الأخلاقية في التعليم الالكتروني :

نتائج التحليل الوصفي متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي إلى الاقتصاد الرقمي بأبعادها المستخدمة في هذه الدراسة (أعضاء هيئة التدريس- البنية التحتية التكنولوجية – البحث العلمي – الحوكمة – التدريس الجامعي – القيادات الجامعية – خدمة المجتمع والشراكة).

أ. أعضاء هيئة التدريس : الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الوصفي للمتطلب الأول "أعضاء هيئة التدريس"

جدول (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي للمتطلب الاول "أعضاء هيئة التدريس"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
1	استقطاب الجامعة أعضاء هيئة التدريس المتميزين في كل تخصص	ك	0	9	37	19	3	2.76	0.735	متوسطة
		%	%0	%13.3	%54.4	%27.9	%4.4			
2	كفاءة أعضاء هيئة التدريس في استخدام التكنولوجيا	ك	1	15	30	19	3	2.88	0.856	متوسطة
		%	%1.5	%22.1	%44.1	%27.9	%4.4			
3	اهتمام الجامعة بتطوير وتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنياً	ك	0	11	34	20	3	2.78	0.770	متوسطة
		%	%0	%16.2	%50.0	$29.4	%4.4			
4	تنظيم برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتوظيف التكنولوجيا في عملية التعليم	ك	0	14	30	20	4	2.79	0.839	متوسطة
		%	%0	%20.6	%44.1	%29.4	%5.9			

ISBN: 978-9959-9703-0-5

5	توافر جميع الدرجات العلمية في التخصص الواحد بشكل مناسب	ك	0	10	37	16	5	2.76	0.794	متوسطة
		%	%0	%14.7	%54.4	%23.5	%7.4			
6	تنوع الاهتمامات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة	ك	0	13	35	16	4	2.84	0.803	متوسطة
		%	%0	%19.1	%51.5	%23.5	%5.9			
	المتوسط العام							**2.80**	**0.728**	**منخفض**

(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (اغسطس/ 2021)

يتضح من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي العام للمتطلب "أعضاء هيئة التدريس" جاء منخفض إذ بلغ (2.80) وهو أقل من المتوسط المفترض (3)، هذا يعني أنه لا يوجد اتفاق في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وأن أعلى متوسط حسابي هو للعبارة (كفاءة أعضاء هيئة التدريس في استخدام التكنولوجيا)، بمتوسط حسابي قدره(2.88)، و بانحراف معياري(0.856) على التوالي، في حين حصلت العبارتان (استقطاب الجامعة أعضاء هيئة التدريس المتميزين في كل تخصص)، و(توافر جميع الدرجات العلمية في التخصص الواحد بشكل مناسب)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (2.76) وبانحرافات معيارية (0.735 ، 0.794) على التوالي .

ب- البنية التحتية والتكنولوجية: الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الوصفي للمتطلب الثاني "البنية التحتية والتكنولوجية ".

جدول (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي للمتطلب الثاني "البنية التحتية والتكنولوجية"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
1	توافر شبكة الانترنت في جميع مرافق الجامعة	ك	0	13	36	16	3	2.87	0.771	متوسطة
		%	%0	%19.1	%52.9	%23.5	%4.4			
2	توافر أجهزة حاسب آلي لكل أطراف العملية التعليمية	ك	1	14	32	17	4	2.87	0.862	متوسطة
		%	%1.5	%20.6	47.1	%25.0	%5.9			
3	توافر مكتبة رقمية حديثة إلي جانب المكتبة التقليدية	ك	0	13	30	22	3	2.78	0.808	متوسطة
		%	%0	%19.1	%44.1	%32.4	%4.4			
4	توافر المعامل والمختبرات الافتراضية إلي جانب المعامل والمختبرات التقليدية	ك	0	15	27	22	4	2.78	0.861	متوسطة
		%	%0	%22.1	%39.7	%32.4	%5.9			
5	احتواء القاعات التدريسية علي مجموعة من التجهيزات الإلكترونية في العملية التعليمية	ك	0	15	29	21	3	2.82	0.828	متوسطة
		%	%0	%22.1	%42.6	%30.9	%4.4			
6	وجود قواعد بيانات إلكترونية للبحوث والمراجع العلمية بالجامعة	ك	0	16	26	23	3	2.81	0.851	متوسطة
		%	%0	%23.5	%38.2	%33.8	%4.4			
7	توظيف الجامعة لأنظمة المعلومات في مجالات التدريس والبحث العلمي	ك	0	15	27	23	3	2.79	0.839	متوسطة
		%	%0	%22.1	%39.7	%33.8	%4.4			
8	امتلاك الجامعة موقعاً إلكترونياً يعرض أحدث أنشطة الجامعة	ك	0	15	27	23	3	2.79	0.839	متوسطة
		%	%0	%22.1	%39.7	%33.8	%4.4			
	المتوسط العام							2.81	0.732	منخفض

(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية اغسطس / 2021)

يتضح من الجدول (8) أن المتوسط الحسابي العام للمتطلب "البنية التحتية والتكنولوجية" جاء منخفض إذ بلغ (2.81) وهو أقل من المتوسط المفترض (3)، هذا يعني أنه لا يوجد اتفاق في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وأن أعلى متوسط حسابي هو للعبارتان (توافر شبكة الانترنت في جميع مرافق الجامعة)، و(توافر أجهزة حاسب آلي لكل أطراف العملية التعليمية)، بمتوسط حسابي قدره(2.87)، وبانحرافات معيارية (0.771، 0.862) على التوالي،

في حين حصلت العبارتان (توافر مكتبة رقمية حديثة إلي جانب المكتبة التقليدية)، و(توافر المعامل والمختبرات الافتراضية إلي جانب المعامل والمختبرات التقليدية)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (2.78) وبانحرافات معيارية (0.808، 0.861) على لتوالي.

ج- البحث العلمي: الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الوصفي للمتطلب الثالث "البحث العلمي"

ISBN: 978-9959-9703-0-5

جدول (9) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي للمتطلب الثالث "البحث العلمي"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
1	وجود استراتيجية للبحث العلمي في الجامعة	ك	0	14	29	23	2	2.81	0.797	متوسطة
		%	%0	20.6 %	42.6 %	33.8 %	%2.9			
2	تركيز البحوث العلمية علي الحلول العملية وفقاً لمتطلبات سوق العمل	ك	2	15	25	24	2	2.87	0.896	متوسطة
		%	%2.9	22.1 %	36.8 %	35.3 %	%2.9			
3	المشاركة بين أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة في عمل البحوث العلمية	ك	3	13	25	25	2	2.85	0.919	متوسطة
		%	%4.4	19.1 %	36.8 %	36.8 %	%2.9			
4	ارتباط أبحاث أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات إنتاج المعرفة	ك	3	12	28	22	3	2.85	0.919	متوسطة
		%	%4.4	17.6 %	41.2 %	32.4 %	%4.4			
5	مناقشة المجالس العلمية في الجامعة نتائج الأبحاث العلمية المختصة بالاقتصاد الرقمي	ك	3	12	28	22	3	2.85	0.919	متوسطة
		%	%4.4	17.6 %	41.2 %	32.4 %	%4.4			
6	مشاركة مؤسسات سوق العمل في توجيه البحث العلمي ومجالاته بالجامعة	ك	4	11	26	23	4	2.82	0.976	متوسطة
		%	%5.9	16.2 %	38.2 %	33.8 %	%5.9			
7	مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية بالجامعة	ك	4	9	29	21	5	2.79	0.971	متوسطة
		%	%5.9	13.2 %	42.6 %	30.9 %	%7.4			
8	شجيع الجامعة أعضاء هيئة التدريس علي تقديم الاستشارات البحثية	ك	3	11	27	21	6	2.76	0.979	متوسطة
		%	%4.4	16.2 %	39.7 %	30.9 %	%8.8			
9	تشجيع الجامعة أعضاء هيئة التدريس علي زيادة معدلات الإنتاج العلمي	ك	2	9	34	16	7	2.75	0.920	متوسطة
		%	%2.9	13.2 %	50.0 %	23.5 %	%10.3			
10	منح الجامعة امتيازات لذوي الأفكار الإبداعية من أعضاء هيئة التدريس	ك	2	7	35	17	7	2.71	0.899	متوسطة
		%	%2.9	10.3 %	51.5 %	25.0 %	%10.3			
11	إصدار الجامعة مجلات علمية محكمة في كافة التخصصات بشكل دوري ومنتظم	ك	4	7	36	14	7	2.81	0.966	متوسطة
		%	%5.9	10.3 %	52.9 %	20.6	%10.3			
	المتوسط العام							2.80	0,800	منخفض

(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (اغسطس/ 2021)

يتضح من الجدول (9) أن المتوسط الحسابي العام للمتطلب "البحث العلمي" جاء منخفض إذ بلغ (2,80) وهو أقل من المتوسط المفترض (3)، هذا يعني أنه لا يوجد اتفاق في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وأن أعلى متوسط حسابي هو للعبارة (تركيز البحوث العلمية علي الحلول العملية وفقاً لمتطلبات سوق العمل)، بمتوسط حسابي قدره(2.87)، و بانحراف معياري (0.896)، في حين حصلت العبارة (منح الجامعة امتيازات لذوي الأفكار الإبداعية من أعضاء هيئة الدريس)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (2.71) وبانحراف معياري (0.899).

د- الحوكمة : الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الوصفي للمتطلب الرابع "الحوكمة" .

جدول (10) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي للمتطلب الرابع "الحوكمة"

ISBN: 978-9959-9703-0-5

م	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
1	وجود خطة استراتيجية مُعلنة بالجامعة	ك	3	9	33	16	7	2.78	0.960	متوسطة
		%	%4.4	%13.2	%48.5	%23.5	%10.3			
2	وجود لوائح وتشريعات تشجع علي الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية	ك	2	7	37	17	5	2.76	0.848	متوسطة
		%	%2.9	%10.3	%54.4	%25.0	%7.4			
3	وجود لوائح تنظم الصلاحيات والمسئوليات الإدارية والأكاديمية بالجامعة	ك	1	6	38	17	6	2.69	0.815	متوسطة
		%	%1.5	%8.8	%55.9	%25.0	%8.8			
4	مراعاة الجامعة العدالة الموضوعية في تطبيق الأنظمة علي كل العاملين بها	ك	2	5	38	17	6	2.71	0.847	متوسطة
		%	%2.9	%7.4	%55.9	%25.0	%8.8			
5	تعامل الجامعة بشفافية مع أدائها(المالي، الإداري، التعليمي)	ك	2	5	37	18	6	2.69	0.851	متوسطة
		%	%2.9	%7.4	%54.4	%26.5	%8.8			
6	تطوير القيادة الجامعية الهيكل التنظيمي للجامعة	ك	2	5	38	18	5	2.72	0.826	متوسطة
		%	%2.9	%7.4	%55.9	%26.5	%7.4			
7	وجود ميثاق أخلاقي مُعلن بالجامعة	ك	3	5	37	17	6	2.74	0.891	متوسطة
		%	%4.4	%7.4	%54.4	%25.0	%8.8			
	المتوسط العام							**2.72**	**0.801**	**منخفض**

(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (اغسطس/ 2021)

يتضح من الجدول (10) أن المتوسط الحسابي العام للمتطلب "الحوكمة" جاء منخفض إذ بلغ (2.72) وهو أقل من المتوسط المفترض (3)، وهذا يعني أن أنه لا يوجد اتفاق في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وأن أعلى متوسط حسابي جاء للعبارة (وجود خطة استراتيجية مُعلنة بالجامعة) بمتوسط حسابي قدره(2.78)، وبانحراف معياري (0.960)، في حين حصلت العبارتان (وجود لوائح تنظم الصلاحيات والمسئوليات الإدارية والأكاديمية بالجامعة)، و(تعامل الجامعة بشفافية مع أدائها (المالي، الإداري، التعليمي) على أدنى متوسط حسابي وقدره (2.69) وبانحرافات معيارية (0.15، 0.851) على التوالي.

ه- التدريس الجامعي: الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الوصفي للمتطلب الخامس "التدريس الجامعي" .

ISBN: 978-9959-9703-0-5

جدول (11) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي للمتطلب الخامس "التدريس الجامعي"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
1	الأساليب التدريسية تشجع الطلاب علي إنتاج المعرفة	ك	3	5	34	20	6	2.69	0.902	متوسطة
		%	%4.4	%7.4	%50.0	%29.4	%8.8			
2	تشجيع الطلاب علي التعلم الذاتي	ك	3	5	34	19	7	2.68	0.921	متوسطة
		%	%4.4	%7.4	%50.0	%27.9	%10.3			
3	اعتماد نظام التعليم عن بُعد للراغبين في ذلك	ك	3	6	32	19	8	2.66	0.956	متوسطة
		%	%4.4	%8.8	%47.1	%27.9	%11.8			
4	إكساب الطلاب ثقافة التعلم مدي الحياة	ك	1	6	36	16	9	2.62	0.881	متوسطة
		%	%1.5	%8.8	%52.9	%23.5	%13.2			
5	تدريب الطلاب علي التعامل مع المكتبات الرقمية المحلية والعالمية	ك	1	5	36	17	9	2.59	0.868	
		%	%1.5	%7.4	%52.9	%25.0	%13.2			
6	تركيز المقررات الدراسية علي الجوانب التطبيقية	ك	1	5	36	18	7	2.63	0.832	متوسطة
		%	%1.5	%7.4	%52.9	%26.5	%10.3			
7	تطابق البرامج والمقررات الدراسية الموجودة لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي	ك	1	5	35	19	8	2.59	0.851	منخفضة
		%	%1.5	%7.4	%51.5	%27.9	%11.8			
8	مساهمة البرامج والمقررات الدراسة الطلاب علي تطوير مهارات التفكير	ك	1	5	37	17	8	2.62	0.847	متوسطة
		%	%1.5	%7.4	%54.4	%25.0	%11.8			
9	توافر برامج تدريب ميدانية للطلاب في جميع التخصصات بالجامعة	ك	1	5	36	18	8	2.60	0.849	متوسطة
		%	%1.5	%7.4	%52.9	%26.5	%11.8			
	المتوسط العام							2.62	0.820	منخفض

(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (اغسطس/ 2021)

يتضح من الجدول (11) أن المتوسط الحسابي العام للمتطلب "التدريس الجامعي" جاء منخفض إذ بلغ (2.62) وهو أقل من المتوسط المفترض (3)، هذا يعني أنه لا يوجد اتفاق في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وأن أعلى متوسط حسابي جاء للعبارة (الأساليب التدريسية تشجع الطلاب علي إنتاج المعرفة) بمتوسط حسابي قدره(2.69)، و بانحراف معياري (0.902) ، في حين حصلت العبارتان (تطابق البرامج والمقررات الدراسية الموجودة لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي)، و(تدريب الطلاب علي التعامل مع المكتبات الرقمية المحلية والعالمية)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (2.59) وبانحرافات معيارية (0.851، 0.868).

و- القيادات الجامعية: الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الوصفي للمتطلب السادس "القيادات الجامعية"

ISBN: 978-9959-9703-0-5

جدول (12) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي للمتطلب السادس "القيادات الجامعية"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
1	الكفاءة علي بناء الأقسام ورؤساء العمداء اختيار العلمية	ك	1	5	36	20	6	2.63	0.809	متوسطة
		%	%1.5	%7.4	%52.9	%29.4	%8.8			
2	بالحصول الجامعية للقيادات المرشحين إلزام التعليمية إدارة المؤسسات في دورات علي	ك	1	5	37	19	6	2.65	0.806	متوسطة
		%	%1.5	%7.4	%54.4	%27.9	%8.8			
3	للإبداع المناسب الجو الجامعية القيادات توافر العمل في والابتكار	ك	1	6	37	17	7	2.66	0.840	متوسطة
		%	%1.5	%8.8	%54.4	%25.0	%10.3			
4	القيادات بين ومفتوحة متعددة الاتصال قنوات والعاملين هيئة التدريس وأعضاء الجامعية المحلي والمجتمع	ك	1	6	36	17	8	2.63	0.862	متوسطة
		%	%1.5	%8.8	%52.9	%25.0	%11.8			
5	المحلي والمجتمع للجامعة المنتمين جميع إشراك وصياغة أهدافها. رؤيتها تحديد في	ك	1	6	36	17	8	2.63	0.862	متوسطة
		%	%1.5	%8.8	%52.9	%25.0	%11.8			
	المتوسط العام							**2.64**	**0.821**	**منخفض**

(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (اغسطس/ 2021)

يتضح من الجدول (12) أن المتوسط الحسابي العام للمتطلب "القيادات الجامعية" جاء منخفض إذ بلغ (2.64) وهو أقل من المتوسط المفترض (3)، وهذا يعني أنه لا يوجد اتفاق في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وأن أعلى متوسط حسابي جاء للعبارة (توافر القيادات الجامعية الجو المناسب للإبداع والابتكار في العمل) بمتوسط حسابي قدره(2.66)، و بانحراف معياري (0.840) ، في حين حصلت العبارات (اختيار العمداء ورؤساء الأقسام بناء علي الكفاءة العلمية)، (قنوات الاتصال متعددة ومفتوحة بين القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والعاملين والمجتمع المحلي)، (إشراك جميع المنتمين للجامعة والمجتمع المحلي في تحديد رؤيتها وصياغة أهدافها.)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (2.63) وبانحرافات معيارية (0.809، 0.862، 0.862) على التوالي

ز- خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية: الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الوصفي للمتطلب السابع "خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية"

جدول (13) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي للمتطلب السابع " خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
1	توافر الجامعة مصادر تعلم متنوعة لأفراد المجتمع المحلي	ك	1	6	36	18	7	2.65	0.842	متوسطة
		%	%1.5	%8.8	%52.9	%26.5	%10.3			
2	تنظيم الجامعة برامج لمحو الأمية الرقمية لأفراد المجتمع المحلي	ك	1	6	36	18	7	2.65	0.842	متوسطة
		%	%1.5	%8.8	%52.9	%26.5	%10.3			
3	مساهمة المجتمع المحلي في تمويل المشروعات العلمية بالجامعة	ك	1	6	36	18	7	2.65	0.842	متوسطة
		%	%1.5	%8.8	%52.9	%26.5	%10.3			
4	تقديم الجامعة الاستشارات لأفراد	ك	1	6	37	17	7	2.66	0.840	متوسطة
		%	%1.5	%8.8	%54.4	%25.0	%10.3			

ISBN: 978-9959-9703-0-5

	ومؤسسات المجتمع المحلي									
5	مشاركة الجامعة مؤسسات المجتمع المحلي في تدريب الموظفين والطلبة المتدربين	ك	1	6	36	18	7	2.65	0.842	متوسطة
		%	%1.5	%8.8	%52.9	%26.5	%10.3			
	المتوسط العام							2.65	0.838	منخفض

(المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (اغسطس/ 2021)

يتضح من الجدول (13) أن المتوسط الحسابي العام للمتطلب "خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية" جاء منخفض إذ بلغ (2.65) وهو أقل من المتوسط المفترض (3)، وهذا يعني أنه لا يوجد اتفاق في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وأن أعلى متوسط حسابي جاء للعبارة (تقديم الجامعة الاستشارات لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي)، بمتوسط حسابي قدره(2.66)، و بانحراف معياري (0.840) ، في حين حصلت العبارات (توافر الجامعة مصادر تعلم متنوعة لأفراد المجتمع المحلي)،(تنظيم الجامعة برامج لمحو الأمية الرقمية لأفراد المجتمع المحلي)، (مساهمة المجتمع المحلي في تمويل المشروعات العلمية بالجامعة)، (مشاركة الجامعة مؤسسات المجتمع المحلي في تدريب الموظفين والطلبة المتدربين)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (2.65) وبانحراف معياري (0.842).

ويمكن عرض ملخص بالأوساط الحسابية العامة لمتطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي في هذه الدراسة .

جدول (14) ترتيب الأوساط الحسابية لمتطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي

ت	الأبـــــعاد	الوسط الحسابي	متوسط الاستجابة	ترتيب متوسط الاستجابة
1	أعضاء هيئة التدريس	2.80	منخفض	2
2	البنية التحتية والتكنولوجية	2.81	منخفض	1
3	البحث العلمي	2.80	منخفض	2
4	الحوكمة	2.72	منخفض	3
5	التدريس الجامعي	2.62	منخفض	6
6	القيادات الجامعية	2.64	منخفض	5
7	خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	2.65	منخفض	4
	الوسط الحسابي العام	2.73	منخفض	

يتضح من الجدول (14) الوسط الحسابي العام متخفض وقدره (2.73) وكان أقل من المتوسط المفترض لمقياس ليكارت المعتمد هذه الدراسة، وأن أعلى وسط حسابي كان للمتطلب" البنية التحتية والتكنولوجية" بمتوسط وقدره (2.81)، في حين كان أدنى وسط حسابي كان للمتطلب " التدريس الجامعي" بوسط حسابي (2.62)،

سابعاً – الإجابة على تساؤلا الدراسة

أ- للإجابة على السؤال الأول الذي ينص : ما مدى توافر متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي ؟

تم استخدام اختبار (One SampleT- test) لتحديد مدى اتفاق أفراد العينة حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي وبالتالي فإن النتائج في الجدول رقم (15) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي **(2.73)** وهو أقل من متوسط القياس **(3)** وأن الفروق تساوي **(-0.27)**، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن أفراد العينة غير متفقين على فقرات هذا المحور أي أن مستوى توافر متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي جاء منخفضاً.

وبالتالي تكون الدراسة قد أجابت على السؤال الأول الذي مفاده : ما مدى توافر متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي ؟

ISBN: 978-9959-9703-0-5

جدول رقم (15) نتائج اختبار (One SampleT- test) لتحديد مستوى الالتزام بمتطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الاحصائيةT-Test	قيمة الدلالة الاحصائية	معنوية الفروق	المستوى
توافر متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي	2.73	- 0.27	0.672	33.528	0.000	معنوية	منخفض

ب

ب- للإجابة على الفرضية التي تنص:"لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للمتغيرات (النوع – العمر – المؤهل العلمي– الدرجة العلمية – سنوات الخبرة)

وباختبار هذه الفرضية تكون الدراسة قد أجابت على السؤال الثاني للدراسة:

-ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

1- النوع:

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة/ الخمس تعزى لنوع العينة، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) (Independent sample t test) في دراسة الفروقات حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد والتجارة/ الخمس تعزى لنوع العينة (ذكر – أنثى) وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (16) نتائج تحليل (Independent sample t test) لكشف الفروق في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى لنوع العينة

المحور	نوع العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة
متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي	ذكر	50	2.833	0.5965	2.085	0.065
	أنثى	18	2.457	0.8037		

يتبين من الجدول السابق أن القيم الاحتمالية (Sig) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لإجمالي محور متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي وبذلك يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على "بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى لنوع العينة (ذكور أم إناث) ، وهذا يشير أن نوع العينة لا يؤثر على أعضاء هيأة التدريس بالكلية قيد الدراسة حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي، ويفسر الباحثان ذلك بأن متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تشمل جميع أطياف العملية التعليمية دون النظر لجنس العينة

2-**العمر** :

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة/ الخمس تعزى لعمر العينة.

ولاختبار هذه الفرضة تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One – Way ANOVA) للكشف عن الفروقات حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد والتجارة/ الخمس تعزى لعمر العينة وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (17) نتائج تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA) لكشف الفروق في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للعمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة
متطلبات تحول مؤسس	بين المجموعات	2.131	3	0.710	1.614	0.195

ISBN: 978-9959-9703-0-5

ات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي	داخل المجموعات	28.167	64	0.440		
	المجموع	30.298	67			

يتبين من الجدول السابق أن القيم الاحتمالية (Sig) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لإجمالي محور متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي وبذلك يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى لعمر العينة، وهذا يشير أن العمر لا يؤثر على أعضاء هيأة التدريس بالكلية قيد الدراسة حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي.

3-المؤهل العلمي :

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة/ الخمس تعزى لنوع العينة تعزى للمؤهل العلمي.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) (Independent sample t test) في دراسة الفروقات حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد والتجارة/ الخمس تعزى للمؤهل العلمي (ماجستير – دكتوراه) وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (18) نتائج تحليل (Independent sample t test) لكشف الفروق في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للمؤهل العلمي

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة
متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي	ماجستير	40	2.713	0.7101	0.044	0.711
	دكتوراه	28	2.223	0.6532		

يتبين من الجدول السابق أن القيم الاحتمالية (Sig) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لإجمالي محور محور متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي وبذلك يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على "بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول محور متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للمؤهل العلمي (ماجستير - دكتوراه) ، وهذا يشير أن المؤهل العلمي لا يؤثر على أعضاء هيأة التدريس بالجامعة قيد الدراسة حول محور متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقم..

4-سنوات الخبرة :

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة/ الخمس تعزى لنوع العينة تعزى .لسنوات الخبرة.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One – Way ANOVA) للكشف عن الفروقات حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد والتجارة/ الخمس تعزى لسنوات الخبرة وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي: :

جدول (20) نتائج تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA) لكشف الفروق في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للخبرة

ISBN: 978-9959-9703-0-5

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة
متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي	بين المجموعات	1.716	3	0.572	1.281	0.288
	داخل المجموعات	28.582	64	0.447		
	المجموع	30.298	57			

يتبين من الجدول السابق أن القيم الاحتمالية (Sig) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لإجمالي محور متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي وبذلك يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على "بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى لسنوات الخبرة، وهذا يشير أن الخبرة لا تؤثر على أعضاء هيأة التدريس بالجامعة قيد الدراسة حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة/ الخمس تعزى لنوع العينة تعزى للدرجة العلمية ولاختبار هذه الفرضة تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One – Way ANOVA) للكشف عن الفروقات حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد والتجارة/ الخمس تعزى للدرجة العلمية وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

5-الدرجة العلمية :

جدول (20) نتائج تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA) لكشف الفروق في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للدرجة العلمية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة
متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي	بين المجموعات	1.497	4	0.374	0.819	0.518
	داخل المجموعات	28.801	63	0.457		
	المجموع	30.298	67			

يتبين من الجدول السابق أن القيم الاحتمالية (Sig) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لإجمالي محور متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي وبذلك يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على "بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للدرجة العلمية، وهذا يشير أن الدرجة العلمية لا تؤثر على أعضاء هيأة التدريس بالجامعة قيد الدراسة حول متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي.

النتائج والتوصيات

أولا - النتائج :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- بينت نتائج الدراسة أن مستوى "أعضاء هيئة التدريس" كمتطلب نحو الاقتصاد الرقمي كان منخفضاً وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.80).

2- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى "البنية التحتية والتكنولوجية " كمتطلب نحو الاقتصاد الرقمي كان

ISBN: 978-9959-9703-0-5

منخفضاً وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.81).

3- بينت نتائج الدراسة أن مستوى "البحث العلمي " كمتطلب نحو الاقتصاد الرقمي كان منخفضاً وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.80).

4- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى "الحوكمة" كمتطلب نحو الاقتصاد الرقمي كان منخفضاً وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.72).

5- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى "التدريس الجامعي" كمتطلب نحو الاقتصاد الرقمي كان منخفضاً وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.62).

6- بينت نتائج الدراسة أن مستوى "أعضاء هيئة التدريس" كمتطلب نحو الاقتصاد الرقمي كان منخفضاً وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.80)..

7- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى "القيادات الجامعية" كمتطلب نحو الاقتصاد الرقمي كان منخفضاً وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.64).

8- بينت نتائج الدراسة أن مستوى "خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية" كمتطلب نحو الاقتصاد الرقمي كان منخفضاً وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.65).

9- بينت نتائج الدراسة أن مدى توافر متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي كان منخفضاً وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.73).

10- توصلت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول متطلبات تحول مؤسسات العليم العالي نحو الاقتصاد الرقمي تعزى للمتغيرات (النوع – العمر – المؤهل العلمي– سنوات الخبرة – الدرجة العلمية)

ثانياً - التوصيات : توصي الدراسة بضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي في ليبيا بالسعي إلى توفير متطلبات الاندماج والتحول إلى الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال التالي :

1- العمل على تنظيم برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس وتطويرهم وتنميتهم مهنياً بهدف توظيف التكنولوجيا في عملية التعليم وبما يؤدي إلى رفع كفاءتهم في استخدام التكنولوجيا المعاصرة.

2- التركيز على البنية التحتية للمؤسسات الجامعية كمطلب مهم للاندماج في الاقتصاد الرقمي ودلك من خلال توفير(المكتبات الرقمية – الانترنت - المعامل والمختبرات الافتراضية – قاعات دراسية مجهزة – قواعد بيانات الكترونية)

3- صيانة وتحديث استراتيجية البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي وبشكل مستمر مع التركيز على مدى ارتباط الأبحاث بمتطلبات سوق العمل وأيضا مدى مشاركة مؤسسات سوق العمل في توجيه البحوث العلمية .

4- العمل على بناء استراتيجية واضحة ومعلنة لتطبيق آليات الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال تطبيق الأنظمة واللوائح والقوانين والعدالة والمساواة والمحاسبة والمسائلة وبما يمكن المؤسسات الجامعية من بناء ونشر ميثاق اخلاقي معلن فيها.

5- العمل على استخدام الأساليب التدريسية الحديثة التي تشجع الطلاب علي إنتاج المعرفة والتعلم الذاتي وبما يمكنهم من اكتساب ثقافة التعلم مدى الحياة وربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي والميداني في العملية التدريسية.

6- يجب اختيار القيادات الجامعية من العمداء ورؤساء الأقسام بناء علي الكفاءة العلمية مع توفير جو الإبداع والابتكار في العمل وفتح قنوات اتصال بين القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والعاملين والمجتمع المحلي.

7- ضرورة مشاركة مؤسسات التعليم العالي مؤسسات المجتمع المحلي في تدريب وتقديم مصادر تعليم متنوعة لأفراد المجتمع وتقديم الاستشارات لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي.

المراجع

أولاً – المراجع العربية

1. أمين، مصطفى أحمد.2018. التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، مجلة الإدارة التربوية – القاهرة- العدد(19).
2. الأغا، صهيب كمال.2020. متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات - غزة.
3. الخوالدة، مؤيد . 2018 . الاحتياجات التدريبية لمعلمات الصف في المملكة الأردنية الهاشمية وفقا لأدوارهن المستقبلية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية – شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية – غزة.
4. الشمري، خالد . 2016 . مدي توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، المعيقات وسبل التحسين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك- الأردن.

ISBN: 978-9959-9703-0-5

5. العويني، أريج . 2016 . استراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- الجامعة الإسلامية- غزة.
6. العتيبي، وضحي .2017 . مدي تضمين مجالات الاقتصاد المعرفي في محتوي كتب العلوم للصفوف الثلاثة العليا من المرحلة، الابتدائية في المملكة العربية السعودية، المجلة التربوية- الكويت، العدد31.
7. الكافي، مصطفى يوسف.2014.اقتصاديات البيئة، سوريا- دار رسلان.
8. المطرف، عبدالرحمن بن فهد.2020. التحول الرقمي للتعليم الجامعي في ظل الأزمات بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العلمية – كلية التربية، المجلد(36) - العدد(7).
9. الهاشمي، عبد الرحمن، والعزاوي ، فائزة.2007. المنهج والاقتصاد المعرفي ، دار المسيرة للنشر – عمان.
10. براجي، صباح، والزين، عمران . 2017. دور التحول إلي اقتصاد المعرفة في زيادة تنافسية اقتصاد المملكة العربية السعودية والدول العربية ومعوقاته، المؤتمر الثامن للجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات حول مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة- المسئوليات- التحديات - الآليات - التطلعات - السعودية، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض.
11. تمام، عبير. 2016. تعزيز القدرات التنافسية للمرأة المصرية في ظل اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة الشر، الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس- مصر.
12. جاسم، جعفر حسن. 2010. مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية ناشرون وموزعون- الأردن.
13. شقفة، سعيد . 2013 . مهارات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوي كتب العلوم للمرحلة الأساسية العليا بغزة ومدي اكتساب طلبة الصف العاشر لها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- الجامعة الإسلامية-غزة.
14. عبدالله، نوال .2019. التحول الرقمي في سلطنة عمان والعوامل المؤثرة فيه من وجهة نظر متخذي القرار في س لطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامع السلطان قابوس - مسقط.
15. علي، الصادق وصديق، صلاح الدين. 2017. متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة بمؤسسات المعلومات السودانية، دراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة إفريقيا العالمية، المؤتمر الثامن للجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات حول مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة- المسئوليات-التحديات- لآليات- التطلعات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض.
16. نادية، بوراس. 2018. معايير تقويم جودة خدمات الالكترونية في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة مقارنة لخدمات الحكومة الالكترونية، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري- الجزائر.
17. نجار، فريد.2007 . الاقتصاد الرقمي ، الطبعة الأولى، الدار لجامعية – الاسكندرية.
18. ناويس ، أسماء 2018. الحكومة الالكترونية كأحد أشكال إرساء الاقتصاد الرقمي قراء لواقعها في الوطن العربي ، مجلة العلوم الإدارية والمالية -جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المجلد 2 ، العدد1 .

ثانياً - الكتب الاجنبية

- Bukht, Rumana and Heeks, Richard, (2017) Defing Conceptualising and Measuring the Digital Economy, Centre for Development Informatics, (University of Manchester: UK).
- Accenture, (2016) Platform Economy: Technology-driven Business Model Innovation from the Outside in, Accenture, Dublin.

ISBN: 978-9959-9703-0-5